استمارة المشاركة

المشارك الأول	المشارك الثاني
الاسم واللقب: فاطمة غاي. **الدرجة العلمية:** دكتوراه. **الجامعة:** جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة2، مخبر علم الاجتماع الاقتصادي والحركات الاجتماعية (الجزائر). **البريد الإلكتروني:** fatma.ghai@univ-constantine2.dz	**الاسم واللقب:** صلاح الدين نذير. **الدرجة العلمية:** طالب دكتوراه. **الجامعة:** حسيبة بن بوعلي، الشلف، مخبر تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في الصناعات المحلية البديلة (الجزائر). **البريد الإلكتروني:** n.salahedine97@univ-chlef.dz

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، "متطلبات إنشاءها، وسبل نجاحها".

مخلص:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأدوار والممارسات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، فهذه المؤسسات تساهم بشكل فعال وجوهري في القضاء على ظاهرة البطالة، وتعزيز مستوى المداخيل، وكذا دعم المنافسة وتحسين الإنتاجية، والنهوض بالنمو الاقتصادي للدول الساعية للارتقاء والتطور. فمن خلال دراستنا التحليلية سنحاول إبراز أهم المتطلبات الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مع إبراز أهميتها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الناشئة، النمو الاقتصادي، النمو الاجتماعي، النمو البيئي، الجزائر.

Abstract:

Small and medium enterprises have many roles and practices in various economic and social fields. These enterprises effectively and fundamentally contribute to eliminating unemployment, enhancing the level of income, as well as supporting competition, improving productivity, and advancing the economic growth of countries seeking to upgrade and develop.Through our analytical study, we will try to highlight the most important basic requirements for establishing small and medium enterprises in Algeria, while highlighting their importance and role in achieving sustainable development in its three dimensions (economic, social, and environmental).

Keywords: small and medium enterprises, emerging enterprises, economic growth, social growth, environmental growth, Algeria.

مقدمة:

عرفت العقود الثلاثة الماضية اهتماما كبيرا بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة جوهرية في تحقيق الأهداف، ولعل أبرزها تحقيق التنمية المستدام بأقطابها الثلاث (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، حيث أصبحت يطلق عليها بمحرك الاقتصاد نظرا لما لها من ممارسات فعالة في بناء نسيج صناعي متكامل من خلال قدرتها على خلق مناصب عمل، ومساهمتها في رأس المال الاجتماعي، الثقافي، والبيئي، للأمم، كما أنها تعتبر مصدرا للإبداع والابتكار وخاصة في قطاعات تتطلب كثيرا من المعرفة.

والجزائر على غرار باقي دول العالم سعت هي الأخرى إلى العمل على تشجيع هذا النوع من المؤسسات، خاصة ما أثبتته المؤسسات العمومية الكبيرة محدوديتها وفشلها لما اتسمت به من الإهمال والتسيب واستغلال الثروات مما كلف الدولة خسائر بالغة. وفي السياق ذاته تعتبر تجربة الجزائر في مجال إنشاء وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متأخرة بالمقارنة مع العديد من الدول الأوروبية والأمريكية وغيرها من الدول التي كانت سباقة للتحرير الاقتصادي والمالي، حيث حاولت الجزائر فعليا منذ 2001م تقديم كل المساعدات التي من شأنها تعمل على تشجيع وبناء وتنمية هذا النوع من المؤسسات من خلال العديد من القوانين التسهيلية، والتحفيزات الجبائية، والقروض البنكية، وتم استحداث وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نفس السنة، وقد نتج عن ذلك ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات (زينة، 2020م، ص 486)

فمن خلال هذا، نطرح التساؤل التالي: فيما تتمثل أهم المتطلبات الأساسية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي سبل نجاح هذه المؤسسات؟، للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة أجزاء أساسية تتمثل فيما يلي:

- **الجزء الأول:** سيتم فيه تحديد الإطار ألمفاهيمي للدراسة.
- **الجزء الثاني:** خصص لإبراز أساسيات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الجزء الثالث:** سيتم فيه تحديد أهم المتطلبات الضرورية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وسبل نجاحها.

☜ **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أهم أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- محاولة التقصي على أهم المتطلبات الضرورية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وسبل نجاحها.

☜ **أهمية الدراسة:**

تتمثل أهمية الدراسة من أهمية الموضوع فيد ذاته، حيث يعتبر من أهم المسائل ذات التوجه الاقتصادي والاجتماعي الذي تهتم به مختلف الدول للرقي بمستوى الإنتاج وكفاءتها ومرد وديتها وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث تسعى مختلف الدولة ومن بينها الجزائر إلى إنشاء مؤسسات

صغيرة ومتوسطة لتحقيق أهدافها المستدامة، وإنشاء هذه المؤسسات مرتبط بمجموعة من المقومات والمتطلبات الضرورية التي سيتم إبرازها في دراستنا التحليلية.

أولا: الإطار ألمفاهيمي للدراسة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كان طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، وتشغل من 1 إلى 250 شخص، وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي 500 مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية.

حيث تعرف المؤسسات المتوسطة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار ولا يقل عن 200 مليون دينار، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، بينما المؤسسات المصغرة فهي التي تشغل من 1 إلى 9 عمال، ولا يتجاوز رقم أعمالها 20 مليون دينار.

وقد اعتمد التعريف الجزائري على التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996، والذي كان موضع توصية لكل البلدان الأعضاء، حيث صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، وهو ميثاق يكرس التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (الشيخ، 2020م، ص 87)

- **تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 99%، حيث قدم الاتحاد الأوروبي التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك رغم التعقيدات التي واجهتها في تحديد ذلك، وقام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 361/ 2003 الذي يقدم الكيفية التي تم التوصل بها إلى التعريف المقترح والعوامل الرئيسية التي تحدد ما إذا كانت المؤسسة صغيرة أو متوسطة والتي هي في الأساس متمثلة في عدد الموظفين وإجمالي قيمة الموازنة العامة. (مايو، 2018م، ص 13)
- **تعريف البنك الدولي:** يعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصنف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي بها ما بين 10. 50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50. 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة. (موزاوي، 2020م، ص 59)

2. تعريف النمو الاقتصادي:

لم يختلف علماء الاقتصاد كثيرا في تحديد مفهوم النمو الاقتصادي، بإجماعهم على أنه النمو الكمي للاقتصاد، ويعني النمو الاقتصادي تحسن مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا كان معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الوطني) يفوق معدل النمو السكاني، فإذا زاد السكان ببلد ما خلال فترة زمنية معينة بنفس نسبة زيادة ناتجه الوطني الإجمالي فهذا لا يعد نموا اقتصاديا بل يعد توسعا اقتصاديا، كما أنه لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم. أي أن النمو الاقتصادي يعتبر حاليا كأداة مرجعية أساسية للتسيير على المدى القصير

وعلى المدى الطويل لمختلف اقتصاديات الدول في العالم، كما أنه كذلك يعد مرجع أساسي بالنسبة لسياسات التطوير ولارتقاء المجتمعات الإنسانية." (ليلى، 2017م، ص 77)

3. التنمية الاجتماعية:

ينظر للتنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة، ولقد وضع "هوبهاوس" أربعة معايير تستند إليها التنمية العالية على حد قولة، ويعني بها التنمية المتواصلة الشاملة، ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة، وإلا فستكون التقنية منقوصة غير كاملة، لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي: الحجم (السكان)، الكفاية، الحرية والمشاركة، وفي معنى آخر يقصد بها تطبيق العلم بكل صوره في تيسير حياة الإنسان على هذا الكون، وإبراز القوى المودعة في بنيته، تحسين المجامع، وتحسين الفرد، وتعتبر التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجالات كثير كالصحة والتعليم، والتنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحول في ثلاث مستويات هي (رحيمة، 2017م، ص 11. 12):

- الأول في اتجاه الأفراد بتحقيق الاشتراك في العمل الجماعي والرغبة في الانجاز على أسس عملية.
- الثاني يعنى بالتحول في البناء الاجتماعي ووظائفه لتذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا، كل ذلك في ظل مؤسسات لا مركزية.
- الثالث يعنى بالتحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي بتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم

4. النمو البيئي:

يعرف بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك من خلال التركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية، كما تعرف بأنها التنمية البعيدة عن الاقتصاد المتعسف الذي لا يتردد في تدمير الطبيعة والنظام البيئي باسم المصلحة الاقتصادية وبعيدة عن جعل المحافظة على الطبيعة مبدأ مطلقا إلى حد التضحية بمصالح البشرية، فالتنمية البيئية أو الإيكولوجية تسمح للمخططين والمقررين بمناقشة إشكالية التنمية من منظور أكثر انفتاحا على المجال الإيكولوجي الطبيعي والثقافي. فالنمو البيئي اليوم عنصرا رئيسيا في الحفاظ على البيئة لأن المفهوم يعني التنمية الوطنية المبنية على نظام تقنيات تحترم البيئة وتظم من فوائدها على الأمد البعيد، كما تعتمد على إزالة فكرة التخاصم بين البيئة والتنمية إلى فلسفة جديدة هي فلسفة الوفاق أو التكامل بينهما من أجل صالح الأجيال الحالية والأجيال المقبلة. (رضا، د.ت، ص 113)

ثانيا: أساسيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ساهمت مجموعة من العوامل في تفعيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسعها من حيث الحجم وطبيعة النشاط (بقة، د.س، ص 49. 51).

- **الصيغ القانونية للمؤسسات:** أوجد المشرع الجزائري العديد من أشكال المؤسسات وقننها بمراسيم مثبتة في الجريدة الرسمية وتتأصل كلها من الملكية الخاصة وهي شركات الأموال وشركات الأشخاص وتنحدر منها، شركات بالاسم الجماعي، شركات ذات المسؤولية المحدودة، شركات الأسهم، والشركات المغفلة الاسم كما استحدث المشرع الجزائري صيغ حديثة تزامن مع ظهور سوق رؤوس الأموال البورصة وهي هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة **O.P.C.V.M** والتي منها الصناديق المشتركة للتوظيف F.C.P وشركات الاستثمار ذات رأسمالها المتغير **SICAV**، وهي صيغ كثيرة ومتنوعة تحفز عملية الاستثمار وإنشاء المؤسسات بما ينسجم ورغبة رجال الأعمال.
- تهيئة لمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والذي يسمح بل شجع ولادة ونمو هذا النوع من المؤسسات، ونقصد بذلك اجتهاد السلطة العمومية في إيجاد منظومة من القوانين والتشريعات التي تدعم إنشاء صيغ وأشكال مختلفة من المؤسسات التي تم تحليلها سابقا وإنشاء وزارة مستقلة بإدارتها وميزانياتها من أجل متابعة هذا النوع من المؤسسات.
- **مرونة القوانين:** فيما يخص استيراد العتاد والأجهزة والأدوات والمواد الأولية التي تتطلبها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والتقليل من حدة الإجراءات البيروقراطية التي كانت مفروضة على المؤسسات في ظل تطبيق سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- التطبيع النسبي الحاصل بين المؤسسات المصرفية من جهة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص المعاملات المالية (القرض، الصرف عندما يكون الاستثمار مرتبط بتجهيزات أجنبية) وتخفيض أسعار الفائدة من 15 % سنة 1996 إلى 08 % سنة 2001 إلى 7 % سنة 2004 وهو مرشح للانخفاض إلى أن يصل إلى 2%
- الإصلاحات التي شهدتها الإدارة فيما يخص استحداث وكالات ومكاتب متخصصة في دراسة الملفات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم بعض التسهيلات مثل: وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
- الإصلاحات الجبائية واستخدام أساليب أكثر تلاؤما مع نشاط المؤسسة فيما يخص التحصيل الجبائي والإعفاء الكلي والجزئي ونظام الاقتطاعات التصاعدية وغيرها، وهي صيغ استفادت منها كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه الإجراءات إلى التقليل من تكاليف المؤسسة والمؤثرة على إيراداتها وأرباحها وتنافسيتها.
- الطلب المحفز على الاستثمار في شتى المجالات الإنتاجية ذلك أن السوق الجزائرية سوق بكر، وأن المؤسسات الوطنية بمختلف أنواعها لم تصل إلى تغطية متطلبات السوق وهي اليوم غارقة في مشاكل هيكلية قد تعصف بكياناتها.
- الاعتمادات المالية التي تخصصها برامج ميدا الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي لم توظف بشكل عقلاني وهي فرصة ضائعة استفادت منها دول الجوار.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك الكثير ما يقال عن خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدة مجالات، ولكن في هذا العنصر سنولي الاهتمام بدراسة المميزات التالية والتي وجزها فيما يلي: (مراكشي، 2016م، ص 101.)

- صغر الحجم.

- تهتم بممارسة مختلف النشاطات حسب القطاع الذي تنشط فيه (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، سياسي، تعليمي....)
- تعتمد على استراتيجيات وعملية تخطيطية أثناء ممارسة مهامها.
- التقارب مع عناصر بيئتها الخارجية مع ارتكازها على الاتصال الشخصي.
- نظام المعلومات ضيق النطاق وغير مقنن.
- مجال الإبداع واسع ومتاح.
- هيكل إداري أفقي.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأسباب إنشائها:

1.3 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تظهر أهمية هذه المؤسسات في إعادة إدماج العمال المسرحين لظروف اقتصادية، مما يسمح باستغلال الكفاءات والتجارب وتجسيد أفكارهم في الواقع، هذا ما يساهم في امتصاص البطالة، لما يتميز هذا النوع من المؤسسات في خلق فرص عمل في شتى القطاعات.

فعملية تمويل هذه المؤسسات أصبح من الأولويات التي تدعوا إليها الدول لتجنب الآفات الاجتماعية والمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية، وتظهر أهمية التركيز على هذا النوع من المؤسسات إلى عدم مساهمتها بشكل فعال في المناطق العربية، فقطاع الصناعات التحويلية الذي يتكون أساسا من الصناعات الصغيرة والمتوسطة نجد أن مساهمتها في الناتج المحلي لا تتجاوز 10%، في حين أن في البلدان المتطورة يزيد عن 35 % في العديد من الدول الحديثة التصنيع.

ويمكن أن نرجع أيضا ضرورة الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات لاعتبارها غالبا صناعات مكملة ومغذية للصناعات الكبيرة، إضافة إلى الدور الذي تلعبه عند إقامتها بالريف أو المدن الصغيرة فهي تقلل من هجرة العمال باتجاه المدن مما يساهم في خلق توازن جهوي اقتصاديا واجتماعيا.

أما على المستوى العالمي فنجد أن هذا النوع من المؤسسات عرف دعما ومساندة في القطاعين العام والخاص: حيث أنها تمثل 90% تقريبا من المؤسسات في العالم وتشغل ما بين 50 % - 60 % من القوى العاملة في العالم. (عيسى، د.ت، ص 275)

2.3 أسباب إنشائها:

هناك عدة دوافع اقتصادية واجتماعية أدت إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها ما يلي: (عيماد، 2020م، ص 43. 44)

- ارتفاع نسب البطالة وانخفاض المستوى المعيشي خاصة في مرحلة نهاية الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي أدى إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها وسيلة فعالة في خلق فرص عمل من شأنها امتصاص البطالة.
- عجز المؤسسات الكبيرة عن خلق الثروة للوطن، نظرا لقلت كفاءاتها وصعوبة التحكم فيها، كان السبب الرئيسي في تحويلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- إشراك الخواص في إنشاء المؤسسة، حيث تكون تنمية هذه المؤسسات على كل من الخواص والدولة.
- انفتاح المؤسسات على الخبرات الأجنبية، لاكتساب معارف وخبرات جديدة.

وتعتبر الجزائر من بين أهم الدول التي بدأت تنميتها للمؤسسات الكبيرة دون غيرها وكان دورها الأساسي توفير الشغل، إلا منذ سنة 2001 بدأت الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها مع مرور السنوات وذلك بالقيام بعدة إصلاحات، ولعبت الدولة دور إيجابي من أجل تنمية هذه المؤسسات وزيادة الإقبال عليها، ونذكر منها: (عيماد، 2020م، ص 43. 44)

- تسهيل الحصول على العقارات وإنشاء مناطق نشاطات لاستقبال هذه المؤسسات.
- ترقية المقاولة بالباطن باعتبارها أحد سبل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من مزايا وتسهيلات ضريبية.
- الاستفادة من دعم الدولة عن طريق إسهامات مالية من طرف الدولة لتنمية هذه المؤسسات.
- التشجيع على إنشاء المؤسسات باعتبارها من أنجع الحلول في امتصاص البطالة وخلق الثروة.

باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل دخل العديد من العائلات وبالتالي تسهم في تحسين قدرتهم الشرائية، كما تعتبر دخل هام للدولة من خلال تحصيل الضرائب.

ثالثا: متطلبات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. معوقات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات والعراقيل أثناء إنشائها نوجزها فيما يلي: (لبزة، 2016م، ص 176. 179)

- **قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية من مشكلات تتعلق بتخلف المعرفة الفنية والإدارية، حيث يضطلع شخص واحد غالبا وهو مدير المؤسسة بمسؤولية المهام الإنتاجية بالكامل مثل الإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص، وينبغي ملاحظة أن الشخص الواحد أو صاحب المصنع الصغير لا يمكنه أن يكون على دراية تامة أو علم كاف بكل هذه المسؤوليات، فقد يكون على دراية لمشكلات الإنتاج، التسويق أو التمويل فقط. بالإضافة لانخفاض المستوى التعليمي والتدريبي للمديرين، قد أوضحت إحدى الدراسات أن نسبة كبيرة من المديرين لا يحملون مؤهلات دراسية جامعية، ولم يحضروا برامج تدريبية ومن المعروف أن الإدارة (علم وفن وليس فن فقط).
- **ندرة العمالة المدربة:** وتنقسم هذه المشكلة إلى قسمين:

- نقص العمالة المدربة وعدم كفاية المعروض لتلبية احتياجات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يؤثر بشكل واضح على أدائها والتي تتسم بكثافة استخدامها لعنصر العمل، بما يضطر للمؤسسة القيام بمهام التدريب والتعلم داخلها، وهو ما يمثل تكلفة بالنسبة لصاحب المؤسسة.
- سرعة دوران العمالة وعدم استقرارها لمدة طويلة بمكان العمل يؤدي إلى عدم كفاءة الإنتاج، ويرجع ذلك إلى عدم وجود علاقة تعاقدية بين صاحب المؤسسة والعمال، لما يترتب من التزامات مادية مرتفعة على طرفي العلاقة، وهكذا فإن اضطرار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توظيف عمال غير مهرة باستمرار وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم أثناء العمل فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم من شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الإنتاجية وخفض جودة ونوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

▪ **مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يعد التمويل المنتظم من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات بمختلف أنواعها وأحجامها، إذ تحتاج المؤسسات كما هو معروف، إلى أدوات التمويل طويل الأجل لشراء الآلات والمعدات وغيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل، لاسيما القروض، لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وأجور العاملين وغيرها من مصارف الاستغلال المعروفة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة والصغيرة بصفة خاصة، وعلى الرغم من أن المشكل المحوري في تمويل هذه المؤسسات هو القروض إلا أن هناك العديد من المشاكل التمويلية الأخرى نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع سعر الفائدة.
- عدم تخصيص نسبة من القروض الموجهة إلى نسبة من القروض الموجهة إلى المؤسسات على المستوى الوطني، من قبل البنوك التجارية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض جعل العديد من المؤسسات تموت في المهد لعدم إقدام أصحابها على الاقتراض.
- اشتراط ضمانات عقارية أو عينية على القروض قد لا تكون في متناول جميع المستثمرين.
- عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون غيرها.
- غياب التحفيزات الضريبية والجمركية: تلعب التحفيزات الضريبية والجمركية دورا هاما في تنمية وتوطين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم إسهامها في تحقيق السياسات التنموية.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشكلات عديدة ومعقدة للغاية في مجال التصدير، وذلك لأن الأوضاع التمويلية، فضلا عن الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى ضعف قدرتها التنافسية بالنسبة للإنتاج والتصدير، كما أن السياسات التجارية السائدة في معظم البلدان النامية لا تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وذلك إما لتعقد الإجراءات الخاصة بالتصدير، وتعدد الجهات التي ينبغي الحصول على موافقتها مسبقا، أو لعدم دراية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتطلبات أسواق التصدير من الأذواق والجودة، أو لعجز أصحاب هذه المؤسسات عن الحصول على الائتمان اللازم للقيام بالتصدير، وبالتالي عجزهم عن الاستفادة من المزايا التي يحصل عليها المصدرون.

"إن ضغوطات النظام الإداري والظرف الأمني، وعدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، التهميش وعدم التعامل الجيد مع مسيري هذا النوع من المؤسسات، وعدم تكييف العديد من التشريعات لخدمة التوجه الجديد، ومشكلة العقار الصناعي، ومشكلة التمويل وصعوبة الحصول على القروض، وارتفاع معدل الفائدة، وصعوبات التسويق...

كل هذه الصعوبات بتعددها وتنوعها أدت إلى نقص حجم الاستثمارات وأعاقت تطوير هذا النوع من المؤسسات، وبهذا الوضع يرى البعض أن الجزائر تواصل السير في ظل واقعين متناقضين هما:

▪ **الواقع الأول:** منبثق من خطاب رسمي قائم على إفرازات كبرى تشجع الاستثمار بوضوح.

▪ **الواقع الثاني:** يعكس واقع ممارسات مليئة بالصعوبات تثبط عزم أقوى الإرادات، حيث أصبحت هياكل الدولة (الإدارات) تعيق الدولة نفسها في تجسيد إراداتها، أي أن البيروقراطية بلغت مستويات خطيرة لأن الأمر لا يتعلق بنقائص ستختفي مع مرور الزمن، بل مخلفات كبيرة في سوء التسيير غير مقبولة، ومحيط بهذه الخصائص لا محالة أنه يفرز تكاليف إضافية كبيرة تجعل المؤسسة لا تستجيب لما هو منتظر منها في مجال توفير السلع والخدمات بالكميات والمواصفات والأسعار التنافسية، وهذا الوضع

نعتقد أنه معرقل لمختلف الجهود التي قد تبادر بها المؤسسة، وبالتالي فهو معيقا بشكل كبير لاستمرارها، خاصة مع واقع انفتاح السوق واتفاقيات الشراكة المختلفة" (تومي، مارس 2009م، ص 53. 54)

2. آليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

هناك مجموعة من المقومات الأساسية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يتم إنشائها بكل فعالية ومرونة، ومن أهم هذه المتطلبات أو المقومات نوجزها فيما يلي: (كريمو، د.ت، ص 72. 74)

- **"تأهيل العنصر البشري:** باعتباره العنصر الأهم والركيزة الأساسية التي يجب أن يستثمر فيها بكثافة في كل الوظائف وعلى كافة المستويات، ولا يجب أن يعتقد أن هذا الاستثمار يمثل عبئا إضافيا على المؤسسة لأنه يحتاج إلى مبالغ طائلة، فهو وحده يستحق ذلك لقدرته على التفكير والإبداع وإيجاد الحلول لمختلف المعيقات.

- **تأهيل المحيط الإداري:** يتطلب تأهيل المحيط الإداري تنشيط الإجراءات الإدارية وتذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء عن الإنشاء أو أثناء النشاط، وحل المشاكل التي تواجهها بالسرعة والكفاءة المطلوبة، وهذا لن يتأتى إلا بإرفاق كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجهاز واحد توكل إليه مهمة مراقبة نشاطها وتقديم المساعدات اللازمة لها.

- **تدعيم البنية التحتية:** يساعد تدعيم البنية التحتية على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وتبرز ضرورة الإسراع باستكمال المشاريع الكبرى، كالطريق السريع (شرق، غرب)، واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والمطارات وتحديث الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية، وعلى صعيد آخر يجب حل مشكلة العقار، وتطهير المناطق الصناعية.

- **تأهيل الجهاز المصرفي:** يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في تمويل النشاط الاقتصادي، عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى موظفيه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية، مع ضرورة الانفتاح على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل أنشطتها، خاصة مع حل مشكل الضمانات، وهذا بإنشاء الصندوق الوطني لضمان الاستثمارات، وكذا صندوق رأس مال المخاطرة، كما يجب إعادة النظر في تسيير البورصة ووضع الآليات المثلى من أجل تعبئة المدخرات وتمويل المشاريع الاستثمارية بمختلف أحجامها.

- **زيادة الإنفاق على البحث والتطوير:** تعتبر وظيفة البحث والتطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها وقدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع والابتكار والتجديد يمكن المؤسسة من تلبية رغبات مستهلكيها والاستجابة لأذواقهم، لأن أي منتوج ومهما كانت تقنية إنتاجه، بعد فترة قصيرة سيصبح قديما.

- إن تعطل وظيفة البحث والتطوير، يجعل المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة وبتكاليف باهظة، كان بإمكانها الحصول عليها لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية، فعدد طلبات براءة الاختراع المودعة لدى المعهد الوطني للملكية الصناعية بلغ 12 ألف طلب، دون أن تتاح الفرصة لأصحابها لتجسيدها ميدانيا"، وفي السياق ذاته فإن تبني ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يصبح منهجا وإستراتيجية لا بد منها، لذلك إدراكا للدور المتميز والنوعي للصناعات ذات الحجم الصغير فقد اهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات وبرامج السياسات المساندة، والتي تهدف إلى

خلق بيئة استثمار مشجعة، فيمكن من خلال الخصائص الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع أهم متطلبات إنشائها في المخطط التالي (لبزة م.، المرجع السابق، ص 176):

شكل رقم 01: يوضح آليات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

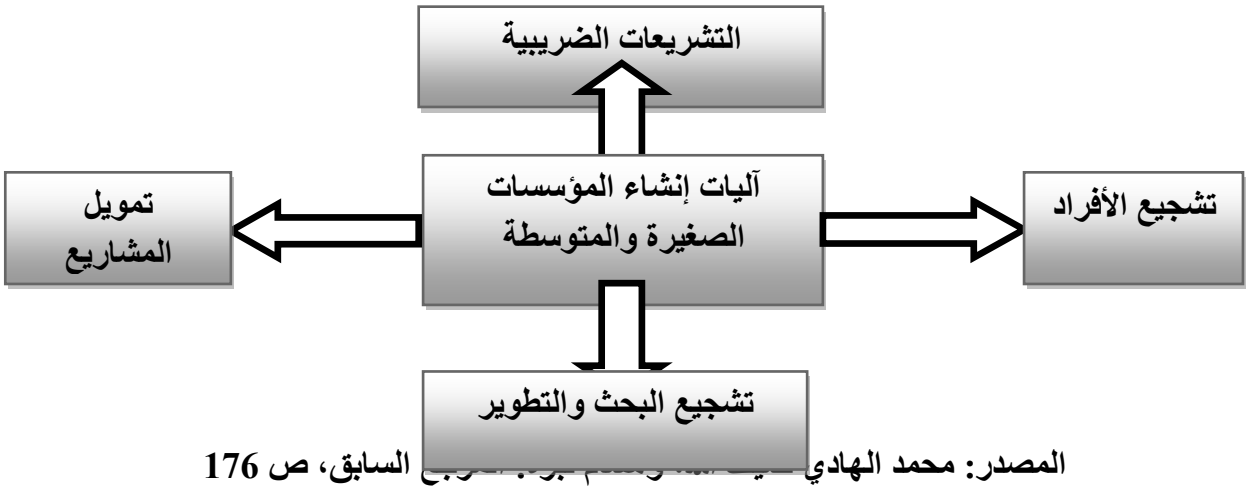

المصدر: محمد الهادي [illegible] المرجع السابق، ص 176

3. محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن تبني ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح خيارا ونهجا استراتيجيا لا بد منها إدراكا للدور الجوهري والفعال لها، فقد اهتمت دولا عديدة بإقامة المؤسسات والبرامج والسياسات المساندة، والتي تهدف جميعها إلى خلق بيئة استثمار مشجعة منها: (لبزة م.، المرجع السابق، ص 180. 181)

- **مجال التمويل:** تعد إشكالية التمويل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا ينبغي تنمية القدرات والسياسات المصرفية لصالح هذه المؤسسات، ويتمثل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلسلة تقنيات مستعملة في ميدان منح القروض.
- **إقامة الدورات التدريبية المتخصصة لمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** إن مالكي هذه المؤسسات في غالب الأحيان لست لهم خلفية علمية تساعد على إحداث التوازن بين وظائف المؤسسة (الإنتاج، التسويق، الأفراد، المالية).
- **إيجاد قنوات تنسيق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة:** إن وجود المؤسسات الكبيرة في الأسواق لا يمثل خطر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل بالعكس إن وجود مثل هذه المؤسسات يساعد على خلق مؤسسات إضافية في حالة ما إذا كان هناك تنسيق، فمن المهم أن يلعب القطاع الحكومي دوره في تعريف حاجيات المؤسسات الكبيرة من السلع الوسيطة وتوجيهها إلى المؤسسات والمتوسطة.
- **تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوغل في الأسواق الخارجية:** يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لها تأثير على السوق الذي تعمل فيه وبعود ذلك بشكل رئيسي إلى محدودية عدد عملائها ومن الأساليب المعتمدة للتغلب على صعوبة منافسة المؤسسات الكبيرة التركيز على شريحة محدودة في السوق، وتوجيه الموارد المتاحة لهذه الشريحة أفضل من توجيهها إلى السوق

بأكمله في حين يرى البعض أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما هي إلا صورة من المؤسسات الكبيرة وأي إستراتيجية ملائمة للمؤسسات الكبيرة يمكن تطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي إمكانية التوسيع أو التنويع والتكيف...

- **الأخذ بفكرة الحاضنات:** وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل، وتدعى هذه الآلية المستحدثة بحاضنة الأعمال، والتي يمكن تعريفها بأنها مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، توفرها مؤسسة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها، وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبون البدء بإقامة مؤسساتهم بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة، والخروج من الحاضنة لإفساح المجال أمام مؤسسات أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة.

خاتمة:

من خلال ما تقدم في الورقة البحثية يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءا جوهريا وحيويا من اقتصاد أي دولة، وبالرغم من الدور التنافسي للمؤسسات إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما زالت من أهم مصادرها الدخل القومي، ومن أكثر القطاعات استقطابا للأيدي العاملة، ولقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى إنشاء هذه المؤسسات عن طريق اعتمادها على العديد من المتطلبات والمقومات الضرورية لإنجاح ترسيخها في المجتمع ونجاح مهامها وممارسات القضاء خاصة على البطالة التي يعاني منها الشاب الجزائري، ولتجاوز المشكلات والمعوقات التي يمكن أن تعترض إنشاء وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنضع **هذه التوصيات التي نعتبرها كحلول للمعوقات التي تعرقل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي نوجزها فيما يلي:**

- إحداث جهة عامة يناط بها مسؤولية دعم وتنمية هذه المشاريع، ومن ثم الإشراف على أنشطتها بما يخدم إتاحة الفرص المناسبة لتكوين أكبر عدد منها، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها.
- صياغة نظام تمويل لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتطوير أنظمة الإقراض لديها، بما يتناسب مع معتقداتنا وديننا الحنيف، وفي الوقت ذاته العمل على إيجاد الطواقم القادرة على إجراء الدراسات الدقيقة للجدوى والتحليل المالي لميزانية هذه المشاريع.
- إلغاء أو تخفيض الضرائب على المشاريع التي يؤسسها الشباب، وتخفيض الرسوم الجمركية على المعدات والأدوات التي تستورد من الخارج لإقامة وتسيير هذه المشروعات.
- تحسين المناخ التنظيمي والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال ربط طبيعة نشاطها بمؤسسات التمويل.
- نشر ثقافة المقاولة لدى أوساط الشباب الحامل للشهادات الجامعية.
- إنشاء هيئة مراقبة ومتابعة خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، يكون لديها قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن كل ما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأخذ على عاتقها مسؤولية المراقبة لهذه المشاريع.
- ضرورة تسهيل العمليات المصرفية للشباب من إيداع وائتمان وادخار واستثمار، وقروض وسلف، وتحويلات دولية لاستيراد مواد ومعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

- الشريف بقة. (د.س). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، د.ع ، الصفحات 43. 60.

- العيد غربي، وأحمد عازب الشيخ. (2020م). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الإستراتيجية الجديدة في ظل قانون سنة 2017م، والمعوقات التي تواجهها. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدتمة، المجلد 3، العدد 1 ، الصفحات 85. 99.

- أيت عيسى عيسى. (د.ت). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أفاق وقيود. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6 ، الصفحات 271. 288.

- بعوني ليلى. (2017م). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970 - 2010). مجلة دراسات في الاقتصد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 2 ، الصفحات 775. 800.

- بن وسعد زينة. (2020م). إشكالية التوزيع الديمغرافي الغير عادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الشمال والجنوب - العوائق والعواقب -. جامعة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 7، العدد 3 ، الصفحات 484. 500.

- حوالف رحيمة. (2017م). تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط. مجلة البدر، المجلد 9، العدد 1 ، الصفحات 09. 19.

- دراجي كريمو. (د.ت). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 15، العدد 02 ، الصفحات 61. 76.

- عبد الحق بوقفة، وعبد الله مايو. (2018م). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والصعوبات التي تواجهها. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 5 ، الصفحات 11. 30.

- عيسات محمد، داتو سعيد عيماد. (2020م). واقع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتطور من سنة 2009م إلى سنة 2018م. مجلة دفاتر بوداكس، المجلد 9، العدد 1 ، الصفحات 38. 53.

- كشان رضا. (د.ت). إستراتيجية التنمية البيئية المستدامة في الجزائر: الإجراءات والتحديات . مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 14 ، الصفحات 111. 128.

- محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة. (2016م). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: متطلبات الإنشاء، المعوقات والحلول. مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 02 ، الصفحات 173. 183.

- محمد مولود غزيل، وعبد الحميد مراكشي. (2016م.). دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصورة الذهنية والميزة التنافسية، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية غرداية. مجلة الباحث، عدد 16 ، الصفحات 99. 108.

- ميود تومي. (مارس 2009م). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 16 ، الصفحات 47. 64.

- عبد القادر موزاوي، وآخرون. (2020م). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم للفترة 2005 - 2018م. مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 09، العدد 01 ، الصفحات 54. 72.